

Distr.: General
4 April 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للصين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن مجلس الأمن يعتزم عقد مناقشة مفتوحة على مستوى السفراء
بشأن موضوع ”الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية“، في
الساعة ١٠:٠٠ من صباح يوم الخميس ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وترد في مرفق هذه
الرسالة الورقة المفاهيمية ذات الصلة.

وأرجو ممتنا تكميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ليو جيجي

السفير فوق العادة والمفوض

الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية

لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق

070416 070416 16-05398 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالصينية]

المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب

مذكرة مفاهيمية

١ - معلومات أساسية

تعتزم الصين، بصفتها رئيس مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، عقد مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن بشأن مسألة مكافحة الإرهاب. فالإرهاب يمثل أحد أخطر التحديات الأمنية التي يواجهها العالم اليوم، وهو عدو مشترك للإنسانية جمعاء. وفي الآونة الأخيرة، أظهرت الهجمات الإرهابية الفظيعة التي وقعت في أماكن متعددة أن تهديد الجماعات الإرهابية والمتطرفة يتصاعد، وأن دائرة تأثير هذه الجماعات تتسع وقدرتها التدميرية تتعاظم. وقد احتل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من المنظمات الإرهابية جزءا كبيرا من أراضي كل من الجمهورية العربية السورية والعراق وارتكب أعمالا وحشية مروّعة. وتشير التقديرات إلى أن نحو ٣٠ ألف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب قد توافدوا من أكثر من ١٠٠ بلد إلى مناطق النزاع، وأنهم يصدّرون الإرهاب والتطرف حول العالم.

وقد أظهر قادة العالم إرادة سياسية قوية من أجل تعزيز الوحدة والتعاون والعمل معا على منع ومكافحة الأنشطة الإرهابية، وذلك خلال المناقشة العامة للدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وفي البيان المتعلق بمكافحة الإرهاب الصادر عن قمة مجموعة العشرين في تشرين الثاني/نوفمبر. ويجب علينا أن نقوم بالمتابعة وأن نضع هذه الإرادة السياسية موضع التنفيذ في عمل الأمم المتحدة في المجالات ذات الصلة، وأن نبني توافقا في الآراء ونصوغ تدابير ملموسة وفعالة لمكافحة الإرهاب. فلن يتسنى القضاء على آفة الإرهاب بلا رجعة إلا إذا اتحدت الدول الأعضاء جميعها وتفوّقت على الإرهابيين من حيث فعالية ما تقوم به من تنسيق فيما بينها.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، ستستعرض الجمعية العامة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وسيساعد الاستعراض الدول الأعضاء على تقييم الخصائص والاتجاهات السائدة على صعيد تطوّر الأنشطة الإرهابية، وتقييم حالة الاستجابة الدولية، وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، وضمان التنفيذ الشامل والمتوازن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ومجلس الأمن، بصفته الكيان الرئيسي المنوط به

صون السلم والأمن الدوليين، قد التزم في السنوات الأخيرة بتكثيف التعاون الدولي من أجل مكافحة الإرهاب الدولي. بمزيد من الفعالية. وقد اتخذ المجلس بشكل متتال القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) من أجل تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى تضيق الخناق على الجماعات الإرهابية من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة، وقطع قنوات تمويل الإرهابيين بصورة شاملة، ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود. وقد وفر قرارا مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) إرشادات ومبادئ توجيهية واضحة لمحاربة الإرهاب وتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. ويجب تنفيذ هذين القرارين على نطاق واسع وبصورة شاملة من جانب الدول الأعضاء. ويجب على مجلس الأمن أن يولي أهمية كبيرة لتقييم ما يستجد على صعيد الأنشطة الإرهابية من تطورات وخصائص واتجاهات، وأن يستمع إلى أصوات وآراء أغلبية الدول الأعضاء، وأن يستمر في القيام بدوره في تنسيق وقيادة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

٢ - نقاط تركيز المناقشة المفتوحة

الهدف من المناقشة المفتوحة هو توفير منبر للدول الأعضاء لتبادل الآراء بشأن مكافحة الإرهاب ولتعزيز التنسيق والتعاون الدوليين في مجال مكافحة الإرهاب. وستؤد المناقشة أيضا زحما إيجابيا للاستعراض المقبل للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب الذي سيعقد في حزيران/يونيه، وستزيد من ترسيخ ما بين الدول الأعضاء من توافق في الآراء بخصوص مكافحة الإرهاب.

ويمكن أن ينصب تركيز المناقشات التي ستنم خلال المناقشة المفتوحة على المواضيع التالية:

- وجوب الالتزام بمعيار موحد في مكافحة الإرهاب - لا يمكن ولا يجوز ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة معينة. وجميع أعمال الإرهاب أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها بغض النظر عن زمان ومكان ارتكابها وهوية مرتكبها. والإرهاب يشكل تهديدا عالميا لا تستطيع أي دولة عضو أن تعزل نفسها عنه. ولا يمكن التصدي له إلا من خلال العمل المشترك. وبما أن الأمم المتحدة هي أكثر المنظمات الحكومية الدولية تمثيلية ومرجعية، فما الذي يمكن القيام به لتعزيز الدور المستمر للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها في تنسيق وقيادة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب؟

- قطع مصادر تمويل الإرهابيين - يمثل قطع قنوات التمويل وسيلة مهمة لإضعاف ودحر تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من المنظمات الإرهابية على نحو فعال. وقد أُدرجت في كل من قراري مجلس الأمن ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) قائمة تدابير عملية للحيلولة دون حصول تنظيم الدولة الإسلامية على الأموال عبر أساليب من قبيل تهريب النفط والآثار واختطاف الأشخاص طلباً للفدية. وصحيح أن إيرادات النفط التي يحصلها تنظيم الدولة الإسلامية ستتقلص في عام ٢٠١٦، ولكن هذا لن يكفي لإحداث أثر في النشاط الاعتيادي للتنظيم. ويتعين على المجتمع الدولي أن يفكر ملياً في كيفية تدمير آليات تمويل تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من المنظمات الإرهابية، وكيفية قطع قنوات تمويل هذه المنظمات وتضييق الخناق على أنشطتها التمويلية بفعالية أكبر.
- وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود - لقد أدى تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود إلى ازدياد قوة الجماعات الإرهابية وتفاقم النزاعات في المنطقة. ويؤدي تدفق المقاتلين العائدين إلى ديارهم إلى اشتداد خطر الإرهاب في بلدانهم الأصلية ويزيد من احتمالات تعرضها للهجمات الإرهابية. وتشجع الدول الأعضاء على النظر في كيفية تعزيز الأطر القانونية لإدانة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وكيفية التعامل على النحو السليم مع التهديد الأمني الناشئ عن عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من خلال مواصلة تعزيز الرقابة على الحدود وتبادل المعلومات الاستخبارية وغير ذلك من التدابير، وكيفية مساعدة البلدان المتضررة على بناء القدرات اللازمة.
- تضييق الخناق على استخدام الإرهابيين للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لارتكاب الأعمال الإرهابية - لقد أصبحت الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي منبرا يستخدمه الإرهابيون بكثرة لارتكاب الأعمال الإرهابية. وقد أعرب مجلس الأمن في قراره ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) عن قلقه إزاء ازدياد استخدام الإرهابيين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، كالإنترنت، للتحريض على التطرف وتجنيد الأشخاص لارتكاب الأعمال الإرهابية وجمع الأموال لهذه الأعمال والتخطيط لها، وأكد ضرورة أن تتعاون الدول على منع هذه الاستخدامات. والدول الأعضاء مدعوة لتبادل الآراء بشأن كيفية تحقيق الفعالية في منع الإرهابيين من استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي (بما في ذلك بث التسجيلات السمعية والمرئية) بسن القوانين ذات الصلة، وتعزيز معايير الصناعة،

وعرض السرود الإيجابية، وما إلى ذلك. وعلاوة على ذلك، فقد دعا مجلس الأمن جميع الدول في قراره ١٦٢٤ (٢٠٠٥) إلى اعتماد تدابير من خلال التشريعات لتضييق الخناق على أنشطة التحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية ولحظر فعل التحريض. والدول الأعضاء مدعوة لتبادل الخبرات والممارسات الوطنية في مكافحة التطرف العنيف والإيديولوجيات المتطرفة ومناقشة التحديات التي تواجهها في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب والقرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، بما في ذلك سبل حماية الشباب والنساء بصورة أفضل من خطر استقطابهم إلى التطرف.

- اعتماد استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب - تشجّع الدول الأعضاء على النظر في كيفية وضع استراتيجية شاملة للقضاء على التربة التي ينمو فيها الإرهاب من خلال الإسراع بوتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتجاوز الحضارات، وغير ذلك من الوسائل.

٣ - ترتيبات عقد الجلسة

ستُعقد المناقشة المفتوحة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦، في قاعة مجلس الأمن. وستتخذ الجلسة شكل المناقشة المفتوحة. والممثلون الدائمون لجميع الدول مدعوون للحضور.